الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/1998/II/3/Add.4/Part.2
5 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
٢٢ حزيران/يونيه - ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ المادة ٢١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير المقدمة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أنشطتها

مذكرة من الأمين العام

إضافة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١ - دعت الأمانة العامة، باسم اللجنة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، إلى أن تقدم إلى اللجنة بحلول ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨ تقريرا عن المعلومات التي قدمتها الدول إلى الفاو، المتعلقة بتنفيذ المادة ١٤ والمواد ذات الصلة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي من شأنها أن تكمّل المعلومات الواردة في تقارير تلك الدول الأطراف في الاتفاقية، والتي سيُنظر فيها في الدورة التاسعة عشرة. ويرفق بهذه المذكرة تقارير قطرية موجزة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة عن بنما وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا ونيجيريا ونيوزيلندا.

٢ - وتشير المعلومات الأخرى التي طلبتها اللجنة إلى الأنشطة، والبرامج والقرارات المتعلقة بالسياسات التي اضطلعت بها الفاو، لتعزيز تنفيذ المادة ١٤ والمواد ذات الصلة من الاتفاقية.

٣ - وقد قدم التقرير الملحق بناء على طلب اللجنة.

120698 110698 98-15935

المرفق

التقارير القطرية الموجزة التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة للدورة التاسعة عشرة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

نيجيريا

الزراعة

الزراعة هي أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد النيجيري، ورغم أنها لا تنتج سوى ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فهي تستخدم ثلثي القوة العاملة[١]. ويشكل صغار الملاك، وأغلبهم من النساء، العمود الفقري للقطاع الزراعي.

وتشمل الاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها في تحقيق النمو في القطاع الزراعي ما يلي:

(أ) تعزيز برامج التنمية الزراعية؛

(ب) إنشاء برنامج زراعي يهدف إلى توفير العمالة وذلك للحد من ارتفاع مستوى البطالة وخاصة بين الشباب؛

(ج) استكمال مشاريع الري القائمة التابعة لهيئات تنمية أحواض الأنهار وصيانة السدود القائمة.

وبناء على ذلك، تنوي الحكومة الاستثمار في الزراعة بكثافة بغية انتاج مزيد من الغذاء وزيادة دخل المزارعين. وعلاوة على ذلك، ستساعد الحكومة صغار المزارعين في الحصول على معدات زراعية عن طريق إمدادهم بحيوانات الجر والأدوات اليدوية ومعدات الري الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقام مشروع سوق تبادل السلع في عام ١٩٩٧ لتمكين المزارعين من الحصول على أسعار أفضل لمنتجات مزارعهم.

دور المرأة في الزراعة

تؤدي المرأة في نيجيريا دورا حيويا في إنتاج الإمدادات الغذائية وتحضيرها وحفظها وتوزيعها. بل إن النساء يشكلن ما بين ٦٠ و ٨٠ في المائة[٢] من اليد العاملة الزراعية، وذلك حسب المنطقة، وينتجن

ثلثي المحاصيل الغذائية في البلد. بيد أن خطط التنمية وخدمات الإرشاد السابقة كانت تركز على الرجال وعلى حاجاتهم من الإنتاج الزراعي.

آليات لتعزيز النهوض بالمرأة

ليس للمزارعات مكانة ظاهرة في صوغ السياسات والمشاريع الزراعية وتنفيذها. فحتى منتصف الثمانينات، لم تكن برامج التنمية الزراعية تضم إلا شعبة الاقتصاد المنزلي المسؤولة عن أنشطة المرأة ذات الصلة بالمنزل. وشرع في تنفيذ مشروع المرأة النيجيرية في مجال الزراعة وذلك لمعالجة هذا القصور في نظام الإرشاد. وقد نجح المشروع، باتباعه نهجا تشاركيا، في إعطاء المرأة صوتا في عملية إصلاح السياسات الوطنية، وفي إدماج المرأة في أنشطة الإرشاد الزراعي الرئيسية ومبادرات التنمية في مواقعها المحلية.

وأعيد تدريب وكلاء الإرشاد الحاليين في مجال الاقتصاد المنزلي ليصبحوا وكلاء إرشاد في "مشروع المرأة النيجيرية في مجال الزراعة". وقد أدى تشكيل مجموعات المزارعات في إطار مشروع المرأة النيجيرية في مجال الزراعة إلى تيسير تعميم الابتكارات الزراعية وأتاح للمزارعات فرصة للحصول على مستلزمات المزارع والقروض أفضل مما لو كن سيحصلن عليها منفردات. وبمؤازرة وكلاء مشروع المرأة النيجيرية في مجال الزراعة وعن طريق هذه المجموعات، أخذت المرأة الآن تشارك في جميع جوانب المشاريع الفرعية، بدءا من تعيينها وحتى تخطيطها وتنفيذها.

ويجري تخطيط المشاريع وإعادة تخطيطها عن طريق حلقات العمل الوطنية التي تشارك فيها ممثلات للمجموعات المشتركة في مشروع المرأة النيجيرية في مجال الزراعة. وقد تبين أن هذه العملية فعالة في ترجمة المعرفة الميدانية إلى إجراءات محددة لتحسين إنتاجية المرأة في الزراعة.

الحصول على الموارد الزراعية

منافذ التسويق - إن الافتقار إلى منافذ التسويق هو، في حالات كثيرة، العقبة الرئيسية التي تحول دون تمكن المرأة الريفية من رفع الإنتاج إلى حد يفوق حاجات معيشة الأسرة، وهي مشكلة تواجه النساء أكثر من الرجال. وتواجه المزارعات مشاكل في تسويق منتجاتهن بسبب قلة أو عدم ما لديهن من إمكانية للوصول إلى قنوات التسويق النظامية؛ والمزيد من العوائق التي يواجهنها لكونهن من صغار المزارعات، وهي عوائق تتصل بمتطلبات الحصول على التراخيص؛ وعدم كفاية رأس المال العامل، والافتقار إلى مرافق النقل؛ ومحدودية الوصول إلى الأسواق الأخرى. وقد تبين من الدراسات أنه يمكن لفرص السوق ومرافق النقل أن تحفز المزارعات على إنتاج فائض في الغذاء. وتؤدي المشاركة المتساوية للمزارعات في تعاونيات الإنتاج والتسويق دورا هاما في تشجيع المزارعات على إنتاج فائض للأسواق، وتحسين دخل الأسرة المعيشية

وحالة الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فإن المرأة تحتاج إلى تدريب على التسويق والمحاسبة ومهارات الإدارة.

الأرض - نتيجة لنظام حيازة الأرض، تتوفر للمزارعين عادة إمكانية حيازة قطع مجزأة من الأرض للقيام بأنشطتهم الزراعية. أما النساء فإمكانية حيازتهن للأرض محدودة، في حين يشكل الرجال ٨٧ في المائة من مالكي الأرض. وقد أصبح نقص الأرض الزراعية الجيدة مسألة هامة جدا بالنسبة لصغار ملاك الأراضي. وتملك النساء عادة مزارع أصغر بكثير، ويواجهن تدنيا متزايدا في جودة القطع الزراعية، ولذا فهن يواجهن مهمة غاية في الصعوبة في الحفاظ على مستويات الإنتاج والأمن الغذائي للأسرة. ومع تزايد الضغط على الأرض، وتكثيف الجهود لتحسين الإنتاجية الزراعية، فإنه سيكون حتى من الأهم كفالة حصول النساء على قدر كاف من الأرض والتحكم بها.

القروض - إن الافتقار إلى الأمن هو أكثر الجوانب الإشكالية بالنسبة لحقوق الأرض العرفي بالنسبة للمرأة، وذلك أن حقوق ملكية الأرض مهمة فيما يتعلق بالحصول على قرض والعضوية في المنظمات الريفية. وتشكل محدودية دخل المرأة الريفية، وعدم وجود ضمانات إضافية، وارتفاع مستويات الأمية والافتقار إلى المعلومات عائقا في سبيل حصولهن على جميع أشكال القروض تقريبا. والافتراض بوجوب أن تولد القروض عوائد كافية لتسديدها يلغي إمكانية توفر القروض بالنسبة لقطاع الكفاف. غير أنه يمكن تعزيز هذا الأخير، بإتاحة القروض لصغار المزارعين، وهذا يولد في الغالب فائضا يباع في الأسواق المحلية. وهذه الحالة تعتبر عائقا خطيرا يحول دون تحسين الأمن الغذائي الأسري ورفاه الأسرة. ويمكن تحسين إنتاجية المرأة في نشاط الكفاف تحسينا كبيرا بالأخذ بتكنولوجيا جديدة، إلا أن ذلك يعيقه عدم جدارتها الائتمانية، وذلك لأن مسؤوليتها الرئيسية تتركز على إنتاج الكفاف.

أثر برامج التكييف الهيكلي

لقد أولي اهتمام متزايد للأثر السلبي لسياسات التكييف الهيكلي على المرأة الريفية، وبالتالي أثرها الضار على حالة الأمن الغذائي. وفي إطار سياسات التكييف الهيكلي، يتم تعزيز الزراعة الواسعة النطاق، وإنتاج المحاصيل على نطاق تجاري، ويهمل قطاع الكفاف. ونتيجة لذلك، فقد أعيد تخصيص الموارد (الأرض، والعمالة، ومستلزمات الإنتاج) فنقلت من إنتاج الكفاف إلى إنتاج المحاصيل المعدة للتصدير. والآثار المترتبة على هذا التحول كثيرة جدا، وخاصة بالنسبة للنساء الذين يتركز وجودهن في قطاع الكفاف. وفي الوقت نفسه، فإن انخفاض مشاركة الحكومة في مجالات مثل التسويق وتسعير زراعة الكفاف يدع المزارعين مسؤولين عن مجالات ليس لديهم خبرة فيها أو تدريب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تنطوي سياسات التكييف الهيكلي عادة على نفقات حكومية منخفضة بشأن الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والبنية الأساسية الريفية مما يعني مزيدا من الطلب على وقت المرأة وطاقتها للتعويض عن أوجه القصور في هذه المجالات[٣].

تخطيط السياسات

نادرا ما تؤخذ مساهمات المزارعات الهامة في الاعتبار. ويكاد المخططون وصناع القرار السياسي يعتمدون كليا على إحصاءات التسويق الرسمية التي تتجاهل أهمية الأسواق المحلية للأمن الغذائي المحلي، حيث تلعب المرأة دورا رئيسيا. ولا يؤخذ الإنتاج الغذائي الفائض الذي تنتجه المرأة في الاعتبار بسبب انخفاض تمثيل المرأة في الجمعيات التعاونية للتسويق التي تتطلب غالبا ملكية للأرض أو مركز رب أسرة رسمي كشرط من شروط العضوية. وإن الافتقار إلى بيانات مقسمة حسب نوع الجنس لا يسمح بتقييم المساهمة الاقتصادية للمرأة. وهو أيضا ييسر للمخططين استبعاد المزارعات من السياسات وبرامج الدعم.

التوصيات

- من الضروري أن تراعى في سياسات التنمية والتخطيط أدوار المرأة المنتجة للغذاء ومسؤولياتها وحاجاتها.

- إن بيانات الإحصاءات الزراعية المنفصلة المتعلقة بنوع الجنس مطلب جوهري لأية تغييرات تجرى في سياسات التنمية القائمة.

- ينبغي أن يتاح للمخططين وصناع السياسة والباحثين في المسائل الزراعية التدريب على الوعي الاجتماعي والاقتصادي والحساسية تجاه نوع الجنس، مع التركيز على الأدوات العملية لتصويب الانحيازات القائمة على نوع الجنس في التخطيط، واتخاذ القرار، والبحوث الزراعية وتنفيذ نشاطات الإرشاد الزراعي.

- إن برامج الإرشاد الزراعي في حاجة ملحة لأن تعيد توجيه خدماتها لدعم غالبية القوة العاملة الزراعية: المزارعات.

- ينبغي إعادة تدريب المرشدين الزراعيين لتعزيز مهاراتهم للعمل مع المزارعات.

- ثمة حاجة لأنظمة التمويل الريفي، وتكييف السياسات المالية والقروض الوطنية، وللتكنولوجيا المحسنة لزيادة إنتاجية المزارعات.

- ينبغي إتاحة إمكانية الوصول إلى فرص التسويق والأراضي والقروض للمزارعات بغية زيادة إنتاجيتهن.

بنما

الزراعة

تتأثر بالفقر في بنما ٧٥ في المائة من السكان الريفيين[٤]. وفيما يلي الأسباب التي تم تحديدها لهذه الظاهرة:

(أ) تركز الأرض بأيدي قلة من ملاك الأراضي (٧٠ في المائة من الأرض تخص ٦ في المائة من المزارعين)[٥]، وتدني الموارد الطبيعية نتيجة لاستعمال الأراضي بصورة غير فعالة، والضغط السكاني على الأرض، والتوسع الناجم عن ذلك إلى الأراضي الأقل خصبا؛

(ب) انخفاض الإنتاجية؛

(ج) محدودية الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل القروض، ونواتج التسويق والتدريب وخدمات الإرشاد.

المرأة في الزراعة

تتأثر المرأة بالحالة في القطاع الزراعي أكثر مما يتأثر الرجل. بل إن المرأة الريفية تواجه من العوائق أكثر مما يواجهه الرجل في الاضطلاع بالأنشطة الإنتاجية. فلديها إمكانية محدودة للحصول على الأرض (بين عام ١٩٨٨ و ١٩٩٣ لم تمتلك النساء سوى ٢٨ في المائة من الأرض)[٦]؛ وإمكانية محدودة للحصول على الموارد الإنتاجية؛ وسوق العمالة منحاز ضدهن (في عام ١٩٩٢، كانت أجورهن تقل عن أجور الرجال لحجم العمل نفسه بنسبة ٢٤ في المائة). وبالإضافة إلى مواجهتهن لهذه التقييدات في مجال الأنشطة الإنتاجية، فإن النساء مسؤولات كذلك عن الواجبات الإنجابية والمنزلية. ولهذا العبء المزدوج نتائج خطيرة على الأسرة التي ترأسها المرأة، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الفقر بين النساء الريفيات.

المرأة في مناصب اتخاذ القرار

إن مؤشرات التعليم بالنسبة للإناث في بنما أعلى بكثير منها بالنسبة للذكور[٧]، غير أن معدل مشاركة المرأة وعدد المناصب الإدارية التي تتبوأها المرأة في المنظمات العامة والخاصة لا تعكس ذلك.

الجهود الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة

نظرا للحاجة الملحة إلى معالجة الوضع الزراعي الحرج، حددت خطة التنمية الوطنية (١٩٩٥-١٩٩٩)، كأولويات رئيسية، مسألة تركيز الجهود المؤسسية نحو تحسين الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم)، وزيادة مستويات الإنتاج والعمالة والدخل للسكان الريفيين. وتتمثل الأهداف الأساسية لخطة التنمية في النمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين.

المركز القانوني للمرأة

من الممكن تلخيص مركز المرأة الريفية في بنما على النحو التالي: رغم أن القانون الدستوري يرسي مبدأ له السبق وهو مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الحالة

الاجتماعية، فإن وضع القانون موضع التنفيذ مشكلة هائلة. وعلاوة على ذلك، فإن القوانين التي تسمح "بالقوامة الزوجية" (مجموعة الحقوق التي يمنحها القانون للزوج على شخص وملكية زوجته) مازالت قائمة في يومنا هذا، رغم الإصلاحات الحديثة التي أجريت في القانون المدني والتي ألغت معظم القوانين التمييزية ضد المرأة. وبالتالي، فإن قدرة المرأة على إدارة أملاكها قد تلاشت[٨].

الحصول على الموارد الإنتاجية

الأرض - إن أكثر السبل شيوعا لحصول المرأة الريفية على الأرض هي الإرث. ورغم عدم توفر دليل إحصائي على مدى كبر هذه المشكلة بالنسبة للنساء الريفيات اللاتي لا يملكن أرضا، فإن الدراسات الأخيرة تفيد بأن المرأة الريفية محرومة منهجيا من الحصول على أراضي ومن التحكم المباشر بوسائل الإنتاج الأخرى.

القروض - إن أكثر جوانب تقييد حقوق المرأة في الأرض إشكالا هي ما يتعلق بالحصول على القروض والعضوية في المنظمات الريفية. وإن محدودية إمكانية حصول المرأة الريفية على الأرض إلى جانب محدودية دخلها، وافتقارها إلى الضمانات الإضافية والمعلومات تعيق قدرتها للحصول على جميع أشكال القروض تقريبا. والافتراض بأن القروض يجب أن تولد عوائد كافية لتسديدها تلغي إمكانية حصول قطاع الكفاف على القروض.

المساعدة التقنية - نظرا لمحدودية إمكانية حصول المرأة الريفية على الأراضي والقروض، فإن قدرتها على الحصول على المساعدة التقنية محدودة. بل إن ثمة صلة قوية بين المساعدة التقنية والقرض الخاضع للإشراف[٨]. ومن أهم جوانب المساعدة التقنية دورها في التدريب. وبرامج التنمية الموجهة نحو المرأة الريفية بصورة خاصة قليلة. وعلاوة على ذلك فقد درج التدريب على التركيز على أنماط عمل المرأة التقليدية، مستبعدا المرأة من التدريب التقني الذي من شأنه أن يساعدها على الإسهام بصورة فعالة في الإنتاج والتنمية.

عضوية المرأة في المنظمات الريفية

لا توجد قوانين أو أنظمة تستبعد المرأة صراحة من منظمات المزارعين. إلا أنه بالنظر إلى العوائق التي تواجهها إزاء الموارد الإنتاجية الأخرى والتقاليد، فإن عضوية المرأة في المنظمات الريفية محدودة.

التوصيات

- ينبغي، لكي تمضي التنمية على أساس سليم، إشراك المرأة الريفية إشراكا كاملا في عملية الإنتاج.

- ينبغي إعادة توجيه أهداف ومنهجيات برامج التدريب التقني نحو المرأة الريفية.

- ينبغي تحسين قدرة النساء على الحصول على الموارد الزراعية وخاصة الأرض والقروض من خلال سبل تيسير مشاركة المرأة في مجموعات المستخدمين ومخططات الائتمان.

- ثمة حاجة إلى المزيد من النساء في مناصب اتخاذ القرار إلى جانب إتاحة التدريب على الحساسية تجاه نوع الجنس للمخططين وصناع السياسة والباحثين في المسائل الزراعية.

- ثمة حاجة أيضا إلى إقامة آلية لتنفيذ القوانين السارية المتعلقة بحقوق الأرض وكفالة إمكانية الحصول على سندات الأراضي بالتساوي بين النساء والرجال، وخاصة للأسر المعيشية التي ترأسها امرأة.

بيرو

الزراعة

إن الزراعة قطاع هام في اقتصاد بيرو. ورغم أن الزراعة كانت تمثل ١٣,٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢[٩]، وأنها انخفضت ببطء على مدى السنين، إلا أن حوالي ٣٣ في المائة من القوة العاملة تعمل في الزراعة. وتشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخرا للقطاع الزراعي ما يلي:

(أ) إزالة الضوابط على أسعار الأغذية والمدخلات ومعدلات أسعار الفائدة؛

(ب) إصلاحات المؤسسات القانونية وإصلاحات السوق، بما فيها إزالة مشاريع التسويق الزراعية التابعة للدولة والمصرف الزراعي؛

(ج) تحرير سوق الأراضي.

دور المرأة في الزراعة

انخفضت النسبة المئوية للمرأة في المناطق الريفية من ٤٠,٣ في المائة عام ١٩٧٢ إلى ٢٩,٢ في المائة عام ١٩٩٣[٩]. وفي عام ١٩٨١ عمل ٢١,١ في المائة من النساء الفاعلات اقتصاديا في القطاع الزراعي. وتختلف أدوار المرأة تبعا للمناطق الجغرافية. ففي المناطق الساحلية تعمل المرأة كعاملة زراعية في زراعة محاصيل التصدير وكذلك في إنتاج الغذاء للأسرة. وفي المناطق الجبلية، حيث أخذت المرأة تُصبح بصورة متزايدة رئيسة للأسرة نظرا لهجرة الرجل سعيا وراء العمل أو للانضمام إلى القوات المسلحة، فإنها تشترك في اقتصاد الفلاحين التقليدي. وتحصل المرأة على أجر أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجل عن الأعمال المتساوية. وهناك نسبة كبيرة من النساء في المناطق الريفية يؤدين أعمالا بلا أجر في الزراعة، وخاصة في تلبية احتياجات الأسرة المعيشية.

المرأة في وظائف صـُنع القرار

في المناطق المتأثرة بالعنف السياسي ارتفع اشتراك المرأة في المنظمات الريفية نتيجة لهجرة الذكور. بيد أن أدوارها في صـُنع القرار مقتصرة بصورة رئيسية على وظائف مثل "أمينة لشؤون المرأة". ومع أنها تشترك بنشاط في كفاح الفلاحين في اتحاد فلاحي بيرو، فإنها نادرا ما يـُعترف بها على أنها مزارعة بجدارتها. وتؤدي المرأة أدوارا هامة بشكل متزايد، في الاتحاد الـزراعي الوطـني، مع أن النساء لا زلن يـُشكلن الأقلية من الأعضاء وصناع القرار. وقد ارتفع عدد المنظمات المستقلة للنساء الفلاحات في التسعينات. بينما كانت المرأة في عام ١٩٩٤ لا تـُشكل في الهيئات الحكومية سوى ١٤,٥ في المائة من الموظفين الرسميين، و ٢٧ في المائة من الموظفين الفنيين و ٤٠,٢ في المائة من الموظفين التقنيين[٩].

آليات لتعزيز النهوض بالمرأة

إن اللجنة الدائمة لحقوق المرأة والطفل التابعة لوزارة العدل هي المكتب المسؤول عن تعزيز حقوق المرأة. وتقوم وزارة الزراعة بتنسيق شبكة التعاون التقني لمؤسسات وهيئات الدعم للمرأة الريفية. وتشمل أنشطتها بعث الحساسية في القطاع العام تجاه نوع الجنس، وجمع المعلومات وتقديم الدعم لمنظمات المزارعات، والإدارة المالية للمشروعات الصغيرة. وفي عام ١٩٨٨ تم إنشاء أمانة للمرأة في الاتحاد الزراعي الوطني.

تخطيط السياسة

اضطلعت شبكة التعاون التقني لمؤسسات وهيئات الدعم للمرأة الريفية، التي تعمل وزارة الزراعة على التنسيق فيما بينها، بأنشطة بعث الحساسية تجاه نوع الجنس، وجمع المعلومات، ومساعدة منظمات المزارعات في إنشاء المشروعات الصغيرة وإدارتها المالية.

وقد شجع أحد مشاريع تعزيز نقل التكنولوجيا إلى مجتمعات الفلاحين في المناطق الجبلية على زيادة اشتراك المرأة في الإرشاد الزراعي وعقد حلقات عمل لبعث الحساسية لدى مصممي البرامج والمشروعات.

ووجه مشروع آخر إلى استحداث وسائل بعث الحساسية تجاه نوع الجنس، والتدريب عليها والدورات وحلقات العمل المتعلقة بها للمؤسسات والمنظمات التي تعمل مع سكان الأرياف. ويجري شمول نوع الجنس بوصفه عاملا متغيرا في وضع إحصاء المواشي/الزراعي الوطني الثاني.

الإصلاح القانوني وإصلاح السياسات

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ نظمت وزارة الزراعة حلقة عمل مع Unidad de la Mujer Rural لتحديد الخطوات الضرورية التي ينبغي اتخاذها لتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، وعلى وجه التحديد بشأن الوسائل التي ينبغي اتباعها لتعزيز الشروط الضرورية لكفالة الحصول المتساوي للمرأة على موارد الإنتاج والسيطرة عليها وزيادة مشاركتها في تحديد الاستراتيجيات.

الوصول إلى الموارد الزراعية

الأرض - مع أن قانون الإصلاح الزراعي لا يستثني المرأة من امتلاك الأرض إلا أن سلطة المرأة على الأرض نادرا ما تحققت. وإن مجموعة من القيود الإدارية والاقتصادية والثقافية تُحرم معظم النساء الريفيات من كل من الملكية أو السيطرة الفعالة. وإن الاعتراف المزدوج بالقانون العُرفي والقانون المدني يميل إلى إعطاء الأولوية للممارسات العرفية التي تحد من حقوق المرأة الزوجية وحقوقها وبالنسبة للأرض. ومزارع المرأة عموما صغيرة جدا، كما أنها منخفضة الجودة، مما يجعلها تواجه مهمة صعبة هي الحفاظ على مستوى الإنتاج والأمن الغذائي للأسرة.

القروض - إن إمكانية حصول المرأة على القروض محدودة جدا. وإن محدودية إمكانية حصول المرأة الريفية على الأرض إلى جانب محدودية دخلها، وعدم توفر الضمان الإضافي ونقص المعلومات يُقيد حصولها على جميع أشكال الائتمان تقريبا. ولا تكون المرأة أكثر من ١٥ في المائة من المستفيدين من القروض المعطاة لصغار المزارعين[٩]. وفي عام ١٩٩٢ أقر قانون لتيسير إنشاء جمعيات الادخار والائتمان الريفية[٩]. كما أن المنظمات غير الحكومية تعمل على تعزيز الصناديق الدوارة.

التوصيات

- **هناك حاجة إلى توفر معلومات إحصائية عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المحددة للمرأة الريفية في حالاتها المختلفة بغية وضع غايات استراتيجية وأهداف، وتصميم مشروعات تستفيد منها؛**

- **ينبغي القيام بأبحاث عن مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني، ودور المرأة الأصلية في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، والأوجه المختلفة لتجهيز الأغذية وتسويقها، وتقسيم العمل في المهام الإنتاجية والإنجابية حسب نوع الجنس، والتكنولوجيا اللازمة لتحسين إنتاجية المرأة ودخلها، وآثار الأزمة والعنف والاتجار بالمخدرات على عمل المرأة؛**

- **ينبغي بعث الحساسية تجاه نوع الجنس لدى صناع القرار وواضعي السياسة في الميادين الاقتصادية والزراعية والاجتماعية؛**

- **ينبغي تحسين إمكانية حصول المرأة على الأرض والقروض عن طريق تيسير اشتراك المرأة في المجموعات المستخدمة وعن طريق تعزيز الصناديق الدوارة ومجموعات الائتمان النسائية؛**

- **هناك حاجة أيضا إلى إنشاء آلية لتنفيذ التشريع السائد فيما يتعلق بالحقوق في الأرض وكفالة حصول المرأة على ملكية الأراضي على قدم المساواة مع الرجل وخاصة بالنسبة للأسر المعيشية التي ترأسها المرأة؛**

- ينبغي توفير التدريب لطائفة واسعة من النساء والمجموعات النسائية، بما في ذلك، التدريب على الإدارة المالية والتسويق ووضع المشاريع.

جمهورية كوريا

الزراعة

لا يعمل في الزراعة من سكان جمهورية كوريا سوى ١٠ في المائة. وإن عنصر حديقة المنزل لإنتاج الخضروات في الدفيئات المحلية هو النشاط الغالب في القطاع الزراعي. وتُشكل التغيرات الاقتصادية التي حصلت مؤخرا عاملا يُشجع سياسة الحكومة على زيادة عدد السكان الذين يدخلون القطاع الزراعي.

المرأة في الزراعة

حصلت تغييرات كبرى في الاقتصاد نتيجة للتقدم في إنتاجية عصر المعلومات، مما يخلق فرصا مختلفة للسكان. وقد صاحبت هذه التغييرات أهمية متزايدة لوجود النساء العاملات في الزراعة. وفي عام ١٩٩١ كانت المرأة العاملة تُشكل ٤٥,١ في المائة من القوة العاملة في مجال الزراعة ومصائد الأسماك مقارنة بـ ٤١,٧ في المائة عام ١٩٧٠[١٠].

وحسبما ورد في دراسة استقصائية قام بها مكتب التنمية الريفية عام ١٩٩٣، فإن متوسط عمل المرأة الريفية العاملة في الأنشطة الزراعية هو ١٢ ساعة و ٥٨ دقيقة في اليوم، منها ٤ ساعات فقط مخصصة لإدارة الأسرة والعمل المنزلي. وزيادة على ذلك، فإن ساعات عملها تزيد في المتوسط ساعة واحدة في اليوم على ساعات عمل زوجها.

وبسبب الافتقار إلى فرص اقتصادية جديدة في المناطق الريفية، وتفكك هيكل الأسرة، والطموح إلى الحصول على دخل أعلى، فإن النساء الشابات وغير المتزوجات يُهاجرن إلى المناطق الحضرية. وقد أسهمت ظاهرة الهجرة في كون سكان المناطق الريفية من المُسنين. وعلاوة على ذلك فالمرأة المتزوجة في المناطق الريفية لا تؤدي واجبات الأسرة فقط بل تعمل أيضا في فلاحة الأرض وإدارة الاقتصاد الريفي. ونجد بصورة متزايدة أن حجم ونوع عمل المرأة في الزراعة تقترب من حجم ونوع العمل الذي يؤديه الرجل.

ويتوقع أن تؤدي الأزمة الاقتصادية الحالية في جمهورية كوريا، شأنها شأن الأزمة الاقتصادية التي تُعاني منها إندونيسيا[١١]، إلى نمط متدن من نوعية الحياة للكوريين، لأن واردات البلاد من الأغذية قد تتأثر. وسوف تترتب على هذه الحالة آثار بالنسبة لدور المرأة في شراء الغذاء بأسعار معقولة للحفاظ على الأمن الغذائي للأسرة.

جمهورية تنزانيا المتحدة

الزراعة

الزراعة هي القطاع الغالب في الاقتصاد التنزاني. ففي عام ١٩٩٢ كان إسهامها ٦٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وكان يعمل فيها ٧٩,٨ في المائة من القوة العاملة[١٢]. وإن أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية لجمهورية تنزانيا المتحدة هو زيادة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

دور المرأة في الزراعة

تُشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن المرأة في أواسط الثمانينات كانت تُشكل ٥٤ في المائة من القوة العاملة الفاعلة اقتصاديا في الزراعة. والمرأة تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن زراعة الكفاف والأعمال المنزلية. والدراسات التي أجريت على استخدام الوقت تدل باستمرار على أن المرأة تقضي ساعات أطول في اليوم من الرجل في الأنشطة الإنتاجية والإنجابية على حد سواء. ثم إن صُنع القرار على مستوى الأسرة يظل للذكر في جميع الأنشطة المتعلقة بالزراعة، حتى في تلك الأنشطة التي تُسهم المرأة في معظم الأعمال فيها. بيد أن صُنع القرار المشترك أمر شائع.

المرأة في وظائف صُنع القرار

تشغل المرأة نسبة مئوية صغيرة من وظائف صُنع القرار في الوزارات والهيئات الحكومية وهي بصورة خاصة ممثلة تمثيلا ناقصا في وزارة الزراعة وتنمية المواشي.

آليات لتعزيز النهوض بالمرأة

أنشئت إدارة المرأة والطفل عام ١٩٨٥ في وزارة تنمية المجتمع والمرأة والطفل، في البر الرئيسي للبلاد، وفي عام ١٩٩٢ في مكتب الرئيس في زنجبار. والغرض من ذلك هو تنسيق ورصد تنفيذ سياسات المرأة والتنمية، مع التصدي على وجه التحديد للمسائل التالية:

(أ) تحسين صحة المرأة؛

(ب) زيادة إنتاجية المرأة؛

(ج) النهوض بالتعليم والتدريب، وتحديد الاستراتيجيات لتمكين المرأة اقتصاديا؛

(د) الدعوة إلى وضع إحصاءات قائمة على الحساسية تجاه نوع الجنس؛

(هـ) كفالة تحقيق الدمج الكامل لتجارب المرأة واهتماماتها في عملية التخطيط.

وفي عام ١٩٨٥ أنشئ مركز الاتصال الخاص بالمرأة في التنمية في وزارة الزراعة لحكومة الاتحاد وأسندت إليه المهام التالية:

(أ) الاتصال بمراكز اتصال المناطق والوكالات الأخرى المسؤولة عن المرأة في التنمية الريفية؛

(ب) الاشتراك في تدريب المرأة الريفية على برامج الائتمان الزراعية وتعزيز قدرتها على إدارة الأعمال الحرة؛

(ج) كفالة مشاركة المرأة في برامج الإرشاد الزراعي الوطنية والاستفادة منها؛

(د) التشجيع على تولي المرأة أدوارا قيادية في العلوم الزراعية.

وفي عام ١٩٩٢ أنشئت وحدة المرأة والشباب، بمكتب المفوض للبحوث وتثقيف المزارعين في وزارة الزراعة بزنجبار لتقوم بتعزيز أنشطة النساء والشباب المتعلقة بالزراعة والمواشي وصيد الأسماك والحراجة، ونشر التعليم التغذوي للقضاء على سوء التغذية بين الأطفال.

إنجازات وحدات المرأة في التنمية

يُوجه التركيز الرئيسي على الأنشطة في مجالات الري وإنتاج الأغذية والتغذية، وإنتاج الألبان ودعم توفير الائتمان والإرشاد الزراعي.

أما القيود التي تواجهها وحدات المرأة في التنمية فهي:

(أ) عدم توفر العدد الكافي من الموظفين والتمويل اللازمين للقيام بالتحليلات والإجراءات الفنية فيما يتعلق بمسائل نوع الجنس ذات التوجه الزراعي؛

(ب) التخطيط الذي يتم من علٍ والنهج الإداري الذي لا يعمل على تعزيز المبادرات الابتكارية على الصعيد الشعبي؛

(ج) الاعتماد الكبير على التمويل من المانحين.

الوصول إلى الموارد الزراعية

الأرض - هناك تفاوت كبير بين المرأة والرجل من حيث حجم الأراضي المملوكة، فضلا عن وجود اتجاه عام لزيادة عدد الذين لا يملكون أرضا وانخفاض حجم الممتلكات نظرا للضغط السكاني.

القروض - في عام ١٩٩٢ كانت المرأة تُشكل ١٥ في المائة[١٢] فقط من مجموع أعضاء جمعيات الادخار والائتمان الريفية النظامية. وحصولها على التمويل الرسمي محدد بالحجم الصغير لمشاريعها الزراعية الخاصة، والمعدل المرتفع للأمية، ووجودها الغالب في قطاع الكفاف، وعدم توفر الأرض لاستخدامها كضمان إضافي. كما أن حصولها على القروض يميل إلى الاقتصار على المنح الخاصة المدعومة من المانحين.

وكثير من مشروعات وزارة الزراعة والمشروعات التي يمولها المانحون موجهة، أو تحتوي على عنصر من أجل زيادة حصول المرأة على الموارد والخدمات الزراعية، بما فيها حيوانات الجر، والري، والإرشاد الزراعي، والمواشي الصغيرة ومخططات الائتمان الصغيرة.

المركز القانوني للمرأة

إن الحقوق المدنية للمرأة يُقيدها وجود نظام قانوني مزدوج يشمل القوانين الأساسية والدينية والعرفية، والأخيرة غالبا هي السائدة. وعلاوة على ذلك فإن قانون الزواج لعام ١٩٧١ يشمل أحكاما تمييزية فيما يتعلق بحقوق المرأة في الملكية والإرث.

الإصلاح القانوني والسياسي

أنشئت لجنة لإصلاح القوانين في عام ١٩٩٣، غير أنها لم تتصد بعد للتفاوتات القائمة في حقوق الورثة والإرث. وأنشئت لجنة لإصلاح الأراضي وقد لاحظت وجود عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق المتعلقة بالأرض. وشرعت الحكومة في بث برامج إذاعية حكومية لمحو الأمية.

التوصيات

- صوغ سياسات واستراتيجيات واضحة تُعنى بتعزيز النهوض بالمرأة في مجال الزراعة.

- توفير بيانات مُقسَّمة حسب نوع الجنس ومعلومات أساسية بشأن إسهام المرأة في الزراعة.

- زيادة البحوث المعنية بمسائل نوع الجنس في الزراعة: إسهام المرأة في الاقتصاد الوطني والأوجه المختلفة لتجهيز الأغذية وتسويقها وتقسيم عمل الجنسين في المهام الإنتاجية والإنجابية وتكنولوجيا لتحسين إنتاجية المرأة ودخلها.

- زيادة برامج بعث الحساسية تجاه نوع الجنس لدى صُناع السياسة.

- إعادة توجيه سياسات الإرشاد الزراعي نحو زيادة الحساسية تجاه نوع الجنس والقيود التي يواجهها المزارعون الصغار.

- معالجة عدم المساواة في الحقوق المتعلقة بالأرض وكفالة حصول المرأة والرجل، على قدم المساواة، على ملكية الأراضي، وخاصة بالنسبة للأسر المعيشية التي ترأسها امرأة.

- زيادة إمكانية حصول المرأة على التكنولوجيا الملائمة لخفض عبء العمل، والإرشاد والتدريب، وتحسين إمدادات المياه، والري، والائتمان والمدخلات الزراعية والجمعيات الريفية.

الحواشي

(١) التقرير السنوي لتمثيل الفاو في نيجيريا (روما، كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧).

(٢) الفاو "المرأة الريفية والأمن الغذائي: الحالة الراهنة والتوقعات" (روما، ١٩٩٨).

(٣) الفاو "المرأة والزراعة والتنمية الريفية: تقرير تجميعي لمنطقة أفريقيا" (روما، ١٩٩٤).

(٤) منظمة العمل الدولية/برنامج العمالة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٥) CEPPI-IICA (1992).

(٦) وزارة الزراعة (بنما، ١٩٩٤).

(٧) منظمة الأغذية والزراعة، تقرير المائدة المستديرة بشأن "الآليات القانونية لتسهيل مشاركة المرأة في التنمية الريفية"، (سانتياغو، شيلي، ١٩٩٠) (FAO/RLACDERU/36).

(٨) منظمة الأغذية والزراعة، "المركز القانوني للمرأة في تسعة عشر بلدا في أمريكا اللاتينية"، (D/456/E/1/594/1000) (روما: ١٩٩٤).

(٩) منظمة الأغذية والزراعة "كشف وقائعي: بيرو - المرأة والزراعة والتنمية الريفية" (روما، ١٩٩٤).

(١٠) المعهد الإنمائي الكوري للمرأة (جمهورية كوريا، ١٩٩٤).

(١١) International Herald Tribune، ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨.

(١٢) منظمة الأغذية والزراعة "كشف وقائعي: تنزانيا - المرأة والزراعة والتنمية الريفية" (روما، ١٩٩٤).